

## النشرة الخاصة بالضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ١٤ أكتوبر ٢٠٢٢

### آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة الاتحادية للضرائب تستعد لإطلاق منصة مطورة للخدمات الضريبية في نوفمبر 2022

أعلنت الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") عن إطلاق منصة ضريبية متكاملة في وقت لاحق من هذه السنة.

وستتيح المنصة الجديدة، التي يُطلق عليها اسم "إمارات تاكس"، إمكانية الوصول عبر شبكة الإنترنت إلى عدد أكبر من الخدمات التي تقدمها الهيئة وتقديم تجربة مستخدم انسيابية وبمبسطة، بالإضافة إلى مجموعة من خيارات المساعدة الذاتية وطلب الخدمات.

وسيتّم ربط "إمارات تاكس" مع جهات حكومية أخرى مثل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والهوية الرقمية للاستفادة من البيانات وتبسيط العمليات والخدمات للمستخدمين. إضافة إلى ذلك، سيتم إطلاق تطبيق للهواتف المحمولة بعد البدء بتشغيل منصة "إمارات تاكس" في نوفمبر 2022.

وذكرت الهيئة أنه في الأسابيع المقبلة، سيتم إصدار معلومات إضافية حول "إمارات تاكس" وآلية التحوّل من النظام الحالي إلى المنصة الجديدة.

وتأتي منصة "إمارات تاكس" كجزء من مساعي الهيئة الرامية إلى أن تكون إدارة ضريبية رقمية رائدة، وتسهم في استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025.

### آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية تطبيق المرحلة الثانية من نظام الفوترة الإلكترونية في المملكة

مع تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ("المملكة") السنة الماضية، دخلت المرحلة الأولى، والتي تُعرف بمرحلة الإصدار والحفظ، حيز التنفيذ في 4 ديسمبر 2021. أما بالنسبة للمرحلة الثانية، وهي مرحلة الربط التكاملي، فسيتم العمل بها اعتباراً من 1 يناير 2023. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المرحلة ستتطلب من دافعي الضرائب ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية الخاصة بهم مع نظام الزكاة والضريبة والجمارك، أو ما يُعرف بنظام "فاتورة"، على أن يتم ذلك على عدّة مراحل.

ولأغراض التعامل مع المرحلة الثانية وضمان الامتثال للوائح الفوترة الإلكترونية، فإنّ ذلك سيقضي من الأعمال وجود أنظمة وإجراءات مفصّلة بالإضافة إلى مراعاة التغييرات الأخرى التي ستطرأ.

ونظراً لأهمية هذه التطورات، قامت ديلويت بتنظيم ندوة إلكترونية يوم الاثنين 5 سبتمبر 2022، قام خلالها المتخصّصون في مجال الضرائب بمناقشة المرحلة الثانية من تطبيق الفوترة الإلكترونية والخطوات التي يمكن للأعمال اتخاذها لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.

للاطلاع على الندوة المسجّلة، يُرجى الضغط على [هذا الرابط](#).

## التداول والتمويل من خلال السلع في المملكة العربية السعودية

شهد سوق تداول وتمويل السلع مؤخرًا اتجاهًا تصاعديًا في منطقة مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، مما نتج عنه قيام الأعمال حاليًا بتطوير منتجات وخدمات لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

وفي هذا الشأن، تجدر الإشارة إلى أنّ بعض هذه المنتجات تتمحور حول التكنولوجيا، مما أدى إلى نشوء تجارة أكثر تعقيدًا وسرعة تشمل أطرافًا ليس لها تواجد في المملكة.

كما أدى ذلك إلى بروز مجموعة من المجالات التي تنطوي على مخاطر محتملة للمشاركين في سوق السلع الأساسية بما في ذلك:

- التزامات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للتجار غير المقيمين.
- التزامات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة في الخارج للتجار / المؤسسات المالية في المملكة.
- استرداد ضريبة المدخلات للمؤسسات المالية.
- التسجيل في ضريبة القيمة المضافة للفرع.
- منصات التداول.

ولهذا الغرض، قامت ديلويت بنشر [مقال](#) يهدف إلى تسليط الضوء على مجالات المخاطر المحتملة للمشاركين في سوق السلع الأساسية وعروض خدمات الضرائب غير المباشرة المُتاحة الأعمال التي تزاوّل أنشطتها في المملكة.

## آخر المستجدات في سلطنة عُمان

### جهاز الضرائب ينشر الدليل الإرشادي للوكالات التجارية

نشر جهاز الضرائب في عُمان الدليل الإرشادي لضريبة القيمة المضافة بشأن "الوكالات التجارية"، والذي يوضح النهج المتبع من قبل جهاز الضرائب فيما يخصّ المعاملات التي تنطوي على الموكل والوكيل.

ومما لا شكّ فيه أنّ هذا الدليل موجّه بشكل خاصّ إلى الأعمال التي تقوم بتوريد السلع أو الخدمات من خلال وكيل، أو تعمل بمثابة وكيل بالنيابة عن طرف آخر. كما يحدد الدليل الآثار المترتبة على ضريبة القيمة المضافة لما يُعرف بترتيبات الوكيل "المُعلن عنه" و "غير المُعلن عنه" - والتي تحدد منهجية للتحليل بالإضافة إلى تدفقات المعاملات، مع التركيز على الطرف الذي يكون لديه صلاحية (أو الالتزام) بإصدار الفواتير الضريبية.

إضافة إلى ما تقدّم، يتناول الدليل بعض التفاصيل حول تفسير جهاز الضرائب للمعاملات التي تُعتبر بمثابة "تعويض مدفوعات" أو "تعويض مصاريف" لأغراض ضريبة القيمة المضافة. ومن حيث تعريف هذه المصطلحات، يتمّ التعامل مع **تعويض المدفوعات** على أنها توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية أو بنسبة الصفر، في حين أنّ **تعويض المصاريف** يكون بالعادة خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة. وبالتالي، يجب على الأعمال ودافعي الضرائب مراجعة هذا الدليل لضمان تطبيق المعاملات الضريبية الصحيحة – لا سيّما المعاملات التي تنطوي على إعادة تحميل المصاريف والرسوم المحمّلة بين مجموعة الشركات واسترداد التكاليف وما شابه ذلك.

والجدير بالذكر أنّ الدليل مُتاح حاليًا باللغة العربية من خلال هذا [الرابط](#).

## دليل الضرائب في منطقة الشرق الأوسط

## كل ما تحتاجون إلى معرفته عن المشهد الضريبي في الشرق الأوسط

يسرّ ديلويت أن تصدر دليل ديلويت للضرائب في منطقة الشرق الأوسط لسنة 2022 - وهو دليل شامل يهدف إلى مساعدة الأعمال على مواكبة آخر المستجدات بشأن النسب والأنظمة الضريبية المعمول بها في المنطقة.

وفي هذا الشأن، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ رقمنة الضرائب وإجراءات الاستدانة وتقلّل اليد العاملة وأوجه الغموض التي تسود على المشهد الضريبي العالمي والبيئة الضريبية المحليّة المتغيرة، تساهم بشكل أساسي في تغيير عمل الوظيفة الضريبية، مما يحثّ على قادة الضرائب أن يصبحوا بمثابة مستشارين استراتيجيين، مع ضرورة الحرص على الامتثال التام للضريبة.

وخلال السنة الماضية، أظهرت الحكومات في المنطقة التزامها بتحويل اقتصاداتها إلى أسواق ناضجة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وقد أتت هذه الإصلاحات خلال فترة غير مسبوقّة من الضغوطات الناتجة عن التغيرات التنظيمية العالمية سريعة الخطى، والتي ألقت بعبئها على دافعي الضرائب في المنطقة.

وعليه، فإنّ مواكبة المشهد المتغيّر يتطلب من الأعمال وجود مرونة في التعامل مع الآثار الفورية والمباشرة والاستعداد للتطوّرات المستقبلية.

وفي هذا السياق، تلتزم ديلويت لشؤون الضرائب في الشرق الأوسط بتقديم الدعم لعملائها وشركائها التجاريين في هذه المراحل الصعبة، وتأمّل أن يكون دليل الضرائب في منطقة الشرق الأوسط مفيداً للأعمال التي تتطلع إلى الاستثمار في المنطقة، بالإضافة إلى الأعمال المتواجدة في المنطقة والتي تسعى إلى مراجعة وضعها الضريبي.

للاطلاع على دليل ديلويت للضرائب في منطقة الشرق الأوسط لسنة 2022، يُرجى الضغط على هذا [الرابط](#).

هذه النشرة مخصّصة لأغراض إعلامية فقط والى ينبغي أخذ المشورة بها، كما أنها ال تغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي تتناولها. لذلك، يُرجى عدم التصرّف بناء على محتوياتها دون الحصول على مشورة رسمية في هذا الشأن.